

تصدع في جدار النظام حركة أمناء وأفراد الشرطة كحركة اجتماعية



Photo source: Wikimedia Commons

علي الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية من مصر



حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتنقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.



P.O. Box 11-0236 Riad El Solh, Beirut 1107 2020, Lebanon



+961-1-350 000-1 ext 4469



asfariinst@aub.edu.lb



www.aub.edu.lb/asfari



www.activearabvoices.org



www.facebook.com/AsfariInstitute



twitter.com/AsfariInstitute

تصدع في جدار النظام حركة أمناء وأفراد الشرطة كحركة اجتماعية

عقب تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك بعد اشتعال ثورة يناير 2011، بدأت حركة أمناء الشرطة بالتشكل والبروز على الساحة السياسية في مصر. نالت الحركة الكثير من الاهتمام الاعلامي والسياسي، ولكنها لم تُدرس حتى الآن ولم يتم توثيق فعاليتها ومعاركها المختلفة. وهو ما تسعى هذه الورقة لدراسته، فتهدف إلى فهم حركة أمناء الشرطة كحركة اجتماعية وتوثيق فعاليتها وتاريخها. شهدت الحركة ذروتها من منتصف 2011 إلى 2013، حيث تشكلت قيادة لها ودخلت في ما يعرف بالسياسة التنافسية Contentious Politics، ودارت عدة معارك بين الحركة ووزارة الداخلية. كما انقسمت الحركة على نفسها عدة مرات في هذه الفترة، وشهدت معارك داخلية عنيفة بين أعضائها حتى تشكلت جبهتان للحركة؛ الأولى تمثلت في النادي العام المنتخب والثانية في اتحاد أمناء الشرطة. وسعت الداخلية نفسها لتوحيدهما وحسم الخلاف والتأسيس لكيان ونسق قانوني لها.

كانت المطالب الاجتماعية وبعض المكاسب الوظيفية والإدارية هي المولد الرئيسي للحركة. وأبرز هذه المطالب تمثلت في الرعاية الصحية والحق في التأمين الصحي بمستشفيات الشرطة وتحسين الرواتب وتغيير عدد ساعات العمل والحد من التعسف في استخدام المحاكمات العسكرية والمساواة في بعض النقاط مع بقية جهاز الشرطة.

تنتهي الورقة بمحاولة فهم واستقراء مستقبل الحركة لترى إذا انتهت تمامًا أو قابلة لتجديد نفسها وخوض معارك جديدة، وتأثير ذلك على الحراك السياسي والاجتماعي العام في مصر.

من العفوية إلى التنظيم وتشكل الحركة: عن المراحل الأولى لتشكل حركة الأمناء ومطالبهم

جاءت ثورة يناير لتغير المعادلة القديمة التي هيمنت على علاقة الأمناء بجهاز الداخلية وقياداتهم، وكذلك علاقتهم بالمجتمع، وفتحت آفاق جديدة لإمكانية التحرك وتحويل المظالم التي يتعرض لها الأمناء إلى مطالب اجتماعية. يروي أحد منسقي الحركة، "أحمد مصطفى"، الذي تولى عدة مناصب في الحركة كالمحدث الرسمي باسم الحركة، ثم رئيس نادي أمناء الشرطة المنتخب، أن الحركة بدأت بشكل عفوي من مظاهرة خرجت من مديرية أمن الجيزة في مارس/آذار 2011، واتجهت إلى مقر الوزارة في شارع الشيخ ريحان في وسط البلد. اتسمت هذه المظاهرة بمقدار كبير من العفوية وجسدت لحظة لإعلان التمرد على الأوضاع العامة لأمناء الشرطة. ومثل الأفراد القوام الرئيسي لهذا التحرك مع قطاع لا بأس به من أمناء الأمن العام. وعلى الرغم من صعوبة تحديد وجود عناصر أخرى من المباحث العامة أو أمن الدولة، إلا أن أغلب المشاهدات تفيد أنه إن لم ينعدم تواجدهم، ففي أفضل الأحوال لم يمثلوا تكتلاً واضحاً داخل الحركة. وهو ما سوف يستمر من اليوم الأولى العفوي إلى آخر فاعلية ستقوم بها حركة الأمناء بكافة أذرعها وأشكالها التنظيمية التي مثلت الحركة في أوقات مختلفة.

لكن لم تكن هذه أول مظاهرة أو اضطراب يقوم به الأمناء. ففي فبراير/شباط 2011 "تظاهر عدد من أمناء الشرطة وضباط الصف بمديرية أمن الأقصر أمام مبنى المديرية للمطالبة بتحسين أجورهم وأحوالهم المعيشية، كما نظم المئات من أفراد الشرطة في مصلحة أمن الموانئ بمطار الأقصر الدولي مظاهرات احتجاجية، اعتراضاً على "الفساد في صرف الحوافز مقابل الخدمة الخاصة"، بحسب وصفهم (مصطفى، 2015).

إلا أنه يمكننا القول إنّ البداية الفعلية لبلورة الحركة بدأت في شهر مارس/أذار 2011. "في صباح الثلاثاء في 22 مارس/أذار 2011 تجمع الآلاف من أمناء الشرطة، أمام مبنى وزارة الداخلية مطالبين بإلغاء المحاكم العسكرية، وتعديل ساعات العمل وزيادة رواتبهم ومساواتهم برواتب الضباط. كما طالب البعض منهم بإقالة اللواء منصور العيسوي وزير الداخلية وقتها، وعودة الوزير السابق اللواء محمود وجدي. وردّ المتظاهرون هتافات "يا مشير يا مشير إحنا أفراد مظلومين"، في إشارة إلى المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري وقتها" (المرجع السابق).

كانت مظاهرة "مارس" مهمة على عدة مستويات. فأولاً، تمّ بعدها تشكيل اللجنة الأولى لقيادة وتنظيم حركة الأمناء. كما كانت اللحظة التي تم فيها تحويل الاحتجاج إلى حركة اجتماعية والبدء بعمليات التأطير. يرى "ماريو ديانى" و"دونتلا" أنّ "الحركات الاجتماعية هي عملية اجتماعية مميزة مكونة من مجموعة ميكنزمات ينخرط فيها الفاعلون بشكل جماعي: الانخراط في علاقات نزاع وصراع مع أعداء محددين، والارتباط العميق غير الرسمي بين الفاعلين والشبكات، والتشارك في هوية جماعية" (ديلا وديانى، 2006: 20). فبعد الثورة تعرّض الأمناء لهجوم عنيف من المجتمع، وكانت إرهاباته بدأت بالفعل من قبل الثورة، حتى صار كل أمين هو "حاتم" الرمز الذي تجسد في فيلم "هي فوضى" لـ "يوسف شاهين" و"خالد يوسف". هذا الأمر وضع الأمناء في موقع جديد لم يكونوا معتادين عليه بهذا الشكل من الحدة قبل الثورة، فباتوا مستهدفين اجتماعياً، ومهمّشين داخل المؤسسة الشرطة، حيث أصبح صراعهم على جبهتين. حصل ذلك في نفس الوقت الذي بدأت الحركة تقوم بعمليات تأطير لشعور الأمناء بالظلم والتهميش، وهو ما ساعد على تعزيز مسألة الهوية والاحساس الجمعي بالخطر. كما صاغت هذه اللحظة الصراع بين المؤسسة والأمناء. وهنا من المفيد استدعاء تعريف آخر للحركات الاجتماعية "كظواهر متميزة مرتبطة عضوياً بتحليل التغيير الاجتماعي خارج القنوات المؤسسية" (Hannigan, 1985: 435).

ويرى البعض سواء داخل المؤسسة أو خارجها خروج أو ميلاد حركة أمناء الشرطة كلحظة تطرف من قبل الأمناء، واتهمها البعض بأنها مظاهرة مدفوعة من جهات مشبوهة. لكن بعد عدة لقاءات مع قيادات وأفراد من الأمناء، فأنا أميل إلى رؤيتها تحليلياً كما يصف "سيدني تارو" الحركات الاجتماعية، فـ "تارو" يرى أنه ينبغي علينا "بدلاً من رؤية الحركات الاجتماعية بوصفها تعبيراً عن التطرف والعنف، والحرمان، فمن الأفضل أن تعرّف كونها مجموعة من التحديات الجماعية Collective Challenges، على أساس أهداف مشتركة وأواصر التضامن الاجتماعي، في التفاعل المستمر مع النخب، والمعارضين، والسلطات" ("تارو"، 2011: 9).

وهنا مرة أخرى يجب التوقّف عند أحد مقاربات دراسة الحركات الاجتماعية وهي الفرصة السياسية. ويرمي المفهوم إلى ملاحظة "تأثير حالة النظام السياسي وتطوراته الظرفية على مصير الفعل الاحتجاجي، بغض النظر عن القدرة التعبوية للمجموعة، فيهتم بتحليل الظروف المتغيرة التي من شأنها جعل النظام السياسي أكثر أو أقل تعرضاً للاحتجاج وقابلية للتأثر به. ووفقاً لـ "ماك آدم"، فإنه من الصعب تحديد عناصر انفتاح بنية الفرص السياسية بشكل مسبق *a priori*، إذ إنّ "أي أحداث أو عمليات اجتماعية واسعة النطاق على نحو يُسهم في تقويض الحسابات والتوقعات التي تنهيك السلطة السياسية على أساسها من شأنها إحداث تغيير في الفرص السياسية" ("دوج"، 1999: 43). قام كل من "سيدني تارو" و"تشارلز تيلي" (2008) بتطوير هذا التعريف "عبر تقسيم بنية الفرص السياسية إلى ستة عناصر: تعددية مراكز السلطة المستقلة داخل النظام المعني؛ درجة انفتاحه على فاعلين جدد؛ عدم استقرار التحالفات/الترتيبات السياسية؛ توفر حلفاء مؤثرين للمحتجين؛ ميل النظام إلى تيسير أو قمع التعبير الجماعي عن المطالب؛ التغييرات الحاسمة داخل العناصر الخمسة السابقة" ("بيشو" و"فيلبول" و"ماتيو"، 2017: 58). وخضعت كل هذه العناصر لتغيرات كبيرة بعد ثورة يناير. ولكن الأهم هنا في فهمنا لعلاقة الفرصة السياسية بحركة أمناء الشرطة هو كيف أثرت التحولات المادية في مواقع الفاعلين الاجتماعيين والتغيرات التي أصابت شكل وطبيعة بنية السلطة، على ظهور الحركة ونشأتها. فكما أشرت سابقاً، وجد الأمناء أنفسهم في مواجهة مفتوحة مع المجتمع، وصلت ذروتها خلال 18 يوم حيث كان يتم مطاردة الأمناء من حي إلى آخر للانتقام من بعضهم، وفي الناحية الأخرى وجدوا هذه القيود المؤسسية

ووضعهم الهيكلي السيء. وهنا حدث ما لاحظته كل من "جيف جودوين" و"جيمس جاسبر" (1999) "أن هذا الاقتراح لنموذج ثلاثي العناصر يتعلق بتفعيل وتوسيع للنموذج الذي سبق أن بلوره "ماك آدم" من أجل فهم ظهور حركة الحقوق المدنية، والذي افترض أن التغييرات الاجتماعية-الاقتصادية تفرز في آن واحد انفتاحاً على الفرص السياسية وتقوية للمنظمات الأهلية (بني التعبئة *mobilizing structures*)، ما يفضي إلى التحرير الإدراكي (عملية تأطير *framing process*) وميلاد الحركة الاجتماعية" (المرجع السابق: 60). فالفرصة السياسية التي أتاحتها الثورة أحدثت نقلتين مهمتين في إدراك الأمناء لوضعهم الجديد، فمن ناحية أصبحت المظالم القديمة/القائمة وشعور قطاع كبير منهم بالظلم والتهميش أشياء يمكن التعبير عنها على شكل مطالب اجتماعية واضحة من خلال الحركة والفعل الاحتجاجي والسياسات التنازعية، بالأخص في وقت لم يكن لدى الدولة هامشاً واسعاً لقمع وسحق الحركة. ومن ناحية أخرى، برزت الحاجة لتعديل دورهم داخل المؤسسة ومحاولة اقتناص مكاسب اجتماعية وإدارية وأن يحظوا بقدر من المساواة داخل الجهاز على مستوى الرعاية الصحية والتأمينات والمعاشات. وكان يجمعهم الاقتناع أن الحالة القديمة لم تعد قابلة للاستمرار، فالثورة أفقدت عدداً كبيراً من الأمناء سطوتهم وهيمنتهم، فتحولوا إلى أشخاص مطاردين اجتماعياً. كما أن مواجهة الفساد والحالة المضادة لفساد الجهاز البيروقراطي التي انتشرت في مصر بعد الثورة، دفعت الكثير من الأمناء ليعيدوا التفكير في سؤال الحياة والاستمرار فيها بآليات جديدة تتواءم مع الأحداث. وعبر قياديون من الحركة عن هذا الأمر بقولهم إنه لولا الثورة لما كان هناك إمكانية لتخيّل بناء حركة تجمع الأمناء في عموم مصر.

بحلول نهاية 2011 كان الائتلاف العام لأفراد وأمناء الشرطة قد تشكل بالفعل بقيادة الأمين "علي سلامة"، وتعيين "أحمد مصطفى" متحدثاً رسمياً. وتشكلت قيادات المحافظات أيضاً، وكانت أغلب الاجتماعات التنظيمية تُعقد بنادي الأمناء في المظلات، شرق القاهرة.

كان شهراً أبريل/نيسان ومايو/أيار من عام 2012 مرحلة حرجة في تاريخ حركة الأمناء، إذ بدأت الحركة في هذه الفترة تحاول الوصول إلى صيغ قانونية وتشريعية لضمان ترسيخ حقوق أعضائها ومطالبهم. شهد كل من أبريل/نيسان ومايو/أيار عدة تظاهرات أمام الوزارة مطالبة بنفس الحقوق والمطالب الرئيسية للحركة التي ذكرناها أكثر من مرة. وبدأت الحركة بتشكيل مشروع خاص بها تمثل بإنشاء لجنة لبناء مشروع جديد للتدرج الوظيفي، ولجنة أخرى لإلغاء المحاكم العسكرية، ودراسة لزيادة المرتبات وكانت تابعة لمساعد الوزير للشؤون المالية وتهدف لتغيير جدول الرواتب الذي وُضع مع قانون الشرطة لسنة 1970 واستمر كما هو حتى عام 2012. تعهدت وزارة الداخلية بتقديم هذا المشروع لمجلس الشعب الذي كان بأغلبية إخوانية في ذلك الوقت.

قبل ذلك بشهرين قامت الحركة بعدة جولات وزيارات لعدد مختلف من القوى السياسية والشخصيات البرلمانية مثل "مصطفى بكري"، و"حزب النور"، و"حزب الحرية والعدالة". وأصدر الائتلاف تعليمات لجميع المحافظات للتواصل مع أعضاء مجلس الشعب. ولكن الأمناء صدموا بأحد تصريحات "سعد الكتاتني"، رئيس مجلس الشعب، بأن المجلس لم يتلقَ أي مشاريع خاصة بالأمناء أو قانون جديد للشرطة من قبل الوزارة. في مقابل هذه الصدمة احتشد الأمناء بعد دعوة الائتلاف لهم أمام مقر الوزارة من يوم 4 مايو/أيار إلى 5 مايو/أيار. وانتهى الأمر بخروج وفد من وزارة الداخلية يضم بعض قيادات الائتلاف والتحرك بالمشروع إلى مقر مجلس الشعب، وانتقلت الوقفة من أمام مقر الوزارة إلى بوابات مجلس الشعب. وحضر قيادات الائتلاف مناقشة المشاريع في لجنة الدفاع والأمن القومي.

وفي نفس اليوم، 5 مايو/أيار 2012، وافقت لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب برئاسة اللواء "عباس مخيمر" بشكل نهائي على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لتعديل قانون هيئة الشرطة لعام 1971. "وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعاً طارئاً لمناقشة التعديلات لسرعة إقرارها إثر المظاهرات التي قام بها أمناء الشرطة بعد أن تم تسريب شائعة بأن مجلس الشعب رفض إقرار التعديلات الخاصة بتوفيق أوضاعهم، وهو ما نفاه الدكتور سعد الكتاتني، رئيس المجلس" ("مباشر" و"عبد المجيد"، 2012).

مثلت مرحلة التعاطي والاشتباك مع البرلمان، وفرض المشاريع الخاصة بمطالب الحركة، نجاحًا كبيرًا للانتلاف. وأثبتت قدرة الحركة على النجاح في كسب معاركها وأيضًا الحفاظ عليها من خلال تقنينها. وبالفعل، إنَّ قانون رقم 25 لسنة 2012 الذي صدر بتاريخ 20-6-2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة، غيّر جداول المرتبات والترقيات وأكد على حق الأمناء في الحصول على رتبة ضابط شرف بعد الحصول على لسانس الحقوق والخضوع لدورة تدريبية. وتغيرت المادة الرابعة لتصبح "تعديل بالاستبدال: يُستبدل بعبارة (المحكمة العسكرية) عبارة (مجلس التأديب) أينما وردت في القانون" (الجريدة الرسمية، 2012).

جاءت ثاني نجاحات الانتلاف في تقنين مطالبهم وحقوقهم بعد تظاهر أفراد وأمناء الشرطة في فبراير/شباط 2013. وصدر الكتاب الدوري رقم 10 لسنة 2013.

وجاء الكتاب الدوري كالاتي:

بيان اللواء/ "عبد الفتاح عيسوي"، مدير الإدارة العامة لشؤون الأفراد، الأبناء والإخوة الأعزاء من الأمناء والمساعدين والمندوبين وضباط الصف والخبراء النظاميين والعاملين المدنيين، يسعدني أن أبلغكم موافقة السيد الفاضل "محمد إبراهيم" وزير الداخلية على صدور الكتاب الدوري رقم (10) لسنة 2013 م بشأن تلبية العديد من مطالبكم المشروعة من أجل تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والوظيفي لكم.

كما نناشدكم ضرورة تحمل المسؤولية الوطنية تجاه الوطن في ظل حالة الحراك السياسي التي تمر به البلاد ومحاولة البعض الزج بوزارة الداخلية في أي صراعات، والتي يجب علينا جميعا أن نكون بمنأى عنها حفاظا على الحيادية واستكمالاً للدور التاريخي والوطني الذي تقوم به الوزارة من أجل أبناء هذا الشعب العظيم، فقد وافق الوزير على الآتي:

1. محو الجزاءات والمحاکمات العسكرية من ملف الخدمة واعتبارها كأن لم تكن.
2. الاكتفاء بتقريرين بدلاً من ثلاثة للالتحاق بفرقة كادر الأمناء بالنسبة للمندوبين والدرجة الأولى.
3. منح حافز التمييز بعد الحصول على تقريرين بدلاً من ثلاثة.
4. خفض مدة الفرقة المؤهلة للتعيين بوظيفة أمين شرطة ثالث من ثلاثة أشهر إلى شهر.
5. إلغاء الفرق التالية للترقي للدرجة الأعلى للأمناء والمساعدين ومندوبي ومراقبي الشرطة.
6. خفض مدة الفرق التأهيلية للترقي للدرجة الأعلى لجنود الدرجة الأولى وضباط الصف إلى أسبوع بدلاً من أسبوعين وجرّ اتخاذ إجراءات التعديلات التشريعية نحو إلغائها.
7. التأكيد على بدء الدورة الأولى لكادر ضباط الشرف اعتباراً من 15/21/2013.

8. الموافقة على شراء 120 وحدة سكنية بمديرية أمن شمال سيناء وتخصيصها للضباط والإفراد.
9. التزام كافة الجهات بعدم نقل أو استبعاد الأفراد بدون إبداء رغبة إلا إذا ثبتت الإدانة بناء على تحقيقات إدارية وفقاً للإطار القانوني.
10. قيام قطاع الشؤون القانونية باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التعديل التشريعي للمادة 103 من قانون الشرطة بما يسمح تعيين الأمناء والمساعدين من غير حملة ليسانس الحقوق بذات القواعد والشروط الخاضع لها أقرأنهم في إطار الضوابط التي يصدر بتحديدتها قرار من السيد الوزير.
11. حصر أعداد الخفراء الحاصلين على مؤهلات متوسطة وعليا وجارٍ إعداد مشروع قانون لتدرجهم وظيفياً. تعديل قواعد وضع التقارير السرية للإفراد بموجب نماذج حديثة جارٍ إعدادها.
12. تلبية رغبة الأفراد لمن أمضى ضعف المدة بالجهة دون التقيد بشرط التميز في النقل إلى موطنه الأصلي أو أقرب مديرية.
13. إعادة التذكرة بالكتب الدورية الخاصة بالمزايا الممنوحة للأفراد وضرورة إعلانها بها.
14. تحقيق التواصل بين القيادات والأفراد بكافة المواقع الشرطة بصفة دورية لبحث المشكلات الخاصة بهم (حسن، 2015).

من التنظيم إلى المأسسة وتقنين الأوضاع: التريبطات السياسية والتحالفات وعن الصراعات الداخلية وانقسام الحركة

شهدت رحلة تنظيم الأمناء منعطفات كبيرة وانقسامات داخل القيادة، كما اتسمت بنزاعات شخصية على الزعامة وتصدّر المشهد الاعلامي والسياسي والتفاوض مع الوزارة. ف "علي سلامة"، أول منسق لائتلاف الأمناء لم يتسمر في منصبه حتى نهاية العام. كما ظهر في مختلف مراحل التنظيم والتأسيس أفراد يدعون ويحشدون الأمناء على صراعات مختلفة وبعضها شخصي مستغلين غياب وجود كيان متجانس وقوي تنظيمياً. وحتى بعد استكمال الشكل الأول من التنظيم، استمرت هذه الشخصيات المجهولة في الظهور من حين لآخر. كما شجعت أدوات التواصل الاعلامي الجديدة والانتشاء بالقدرة على مواجهة القيادات، على ظهور أفعال فردية كثيرة مثل اضراب "أمين" بمفرده في مطار القاهرة وسب قياداته بصوت عالي والتباهي أمام الضباط. هذا الأمر مثلاً تكرر في مواضع وأماكن مختلفة. بدأت الحركة بتنظيم نفسها كائتلاف، ثم انتقلت مع "أحمد مصطفى" إلى ائتلاف بمجلس إدارة وتمدت رسمي، ثم كانت النقطة الأهم عندما تحول الائتلاف إلى النادي العام المنتخب والمقنن من قبل الوزارة. ففي منتصف 2013 "أصدر وزير الداخلية السابق، اللواء محمد إبراهيم، قراراً بالموافقة على إنشاء النادي العام لأفراد هيئة الشرطة والعاملين المدنيين بوزارة الداخلية" ("أمير"، 2016). وتمت الانتخابات في 11 يونيو/حزيران 2013 في جميع مديريات مصر، وفاز بها كرئيس للنادي الأمين "أحمد مصطفى" الذي عمل بمصلحة الجوازات ثم مصلحة الضرائب، أي أنّ خدمته كانت في الأمن العام. كذلك كان الحال مع المنسق الأسبق للائتلاف "علي سلامة"، فهو أيضاً من الأمن العام، وحسب بعض الأمناء تجاوزت تكلفة إقامة هذه الانتخابات ما يزيد عن 8 مليون جنيه مصري. "وتأسس النادي بصندوق انتخابي وله هيكل

تنظيمي، ويمثله 15 عضوًا في مجلس الإدارة بالقاهرة، و9 أفراد ومدنيان اثنان على مستوى المديرية الأخرى" (المرجع السابق). وبالفعل تم الترحيب بهذه الخطوة من كل من الوزارة والأمناء لعدة أسباب: أولاً توحيد القيادة وحل الائتلافات الكثيرة التي كانت تظهر وتختفي، كما ساعدت على توحيد مطالب وتحركات الأمناء، وسهلت على الوزارة عمليات التفاوض والاحتواء.

سنعود مرة أخرى إلى مسألة تشكيل القيادة ومأسسة التنظيم والصراعات الداخلية التي نشبت بين الأمناء في مراحل مختلفة من تشكيل الحركة، لأن التفاصيل والديناميات الداخلية والخارجية قادرة على إعطاء بعد آخر للصورة وفهم بعض الأمور وتفسيرها دون المضي في عمليات تأويل واسعة قائمة على التخيل أكثر ماهي قائمة على بعض الوقائع. لقد تشكل الائتلاف العام لأمناء الشرطة بعد مظاهرة مارس/آذار 2011 أمام وزارة الداخلية، حيث احتشد الأمناء مطالبين بتحسين شروط عملهم وتغيير ساعات العمل، بالإضافة إلى وقف العمل بالمحاكمات العسكرية بالأخص في الجوانب الانضباطية، حيث كان يحق للضباط وبالأخص القيادات العليا إحالة أي أمين أو عنصر أمن إلى محاكمة عسكرية على أتفه الأمور الانضباطية، مثل عدم ارتداء البيريه في بعض الأوقات، أو أي مشاحنة بسيطة مع الضباط. طلبت الداخلية، بقيادة الوزير منصور العيسوي في ذلك الوقت، من وفد من الأمناء دخول مبنى الوزارة للتفاوض مع الوزير. ارتبك الأمناء حول ذلك الأمر ورفض قطاع كبير منهم التفاوض مع الوزارة، قطاع آخر كان يخشى أن يكون هذا الأمر مجرد استدراج لهم للتعرف على هوياتهم ومن ثم معاقبتهم. إلا أن "أحمد مصطفى" الذي كان بدأ ينشط بكثافة على صفحات التواصل الاجتماعي، تقدم الصفوف للتفاوض مع الوزير وانضم إليه 16 أميناً آخر، ولقبوه بوفد 17. أكد لهم الوزير أنه تم وقف المحاكمات العسكرية في الشؤون الانضباطية منذ قرار الوزير السابق "محمود وجدي" وهو ما لم يقم "منصور العيسوي" بتغييره. واتضح فيما بعد أن هذه الإشاعة التي تسببت في المقام الأول بإقامة هذه المظاهرة الحاشدة خرجت من مجموعة الأمناء المفصولين. ولهؤلاء الأمناء المفصولين قصة أخرى. ففي فبراير/شباط 2011 استغل بعض الأمناء المفصولين قبل الثورة، في قضايا تمس الشرف على حد التعبير القانوني مثل السرقة والانتهاكات وابتزاز المواطنين والرشوة، المناخ الاحتجاجي العام الذي تجلى بعد ثورة يناير للمطالبة بإعادتهم إلى وظائفهم. وبالفعل قام الوزير "محمود وجدي" بإعادة قطاع كبير من المفصولين إلى الخدمة مرة أخرى، إلا أنه مع نهاية فترة "محمود وجدي" القصيرة، ومجيء "منصور العيسوي"، تراجعت الوزارة عن هذا الأمر، ما أثار غضب مجموعة المفصولين وأدى إلى مزيد من التمرد ضد الوزارة، حتى أنهم في أحد تظاهراتهم في فبراير/شباط 2011 أمام مبنى الوزارة قاموا بإشعال بعض سيارات الشرطة الرابطة في محيط الشيخ ربحان. ولكيلا يختلط الأمر، كان هناك ائتلاف آخر لأمناء الشرطة وكان يسمى ائتلاف الأمناء حاملي الليسانس (أي مجموعة الأمناء الذين نالوا درجة الليسانس بكلية الحقوق ويطلبون بترقيتهم لرتبة ضابط شرف)، وانتهى هذا الائتلاف لصالح الائتلاف العام لأمناء وأفراد الشرطة في مرحلة لاحقة. خرج وفد الـ 17 مرة أخرى إلى الشارع، فوجد أن المظاهرة قد نقلت مكانها بعد نشوب الحريق لتحتشد أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو). قامت الوزارة بنقل هذا الوفد إلى "ماسبيرو" طالبة من أفرادها أن يتفاوضوا مع زملائهم بعد تحقيق بعض المطالب والتأكيد على عدم عودة المحاكمات العسكرية. حاول الوفد التفاوض مع الأمناء والأفراد المتظاهرين ولكن بلا جدوى. فقرر الوفد الانسحاب، وعقد اجتماع تنظيمي موسع بنادي الأمناء بالمظلات. تم الاجتماع وانضم إليه أكثر من 50 أميناً من مختلف المحافظات وتم تشكيل الائتلاف العام لأمناء وأفراد الشرطة، واختيار الأمين "علي سلامة" لتمثيل الائتلاف بالأخص أنه كان من أكبر الأعضاء سناً وتربطه علاقات جيدة ببعض القيادات داخل الوزارة، مع العلم أنه تم اختياره بدون انتخابات في ذلك الوقت.

بالتزامن مع تشكل ائتلاف أفراد وأمناء الشرطة، حاولت وزارة الداخلية إنشاء لجنة عليا لتمثيل الأمناء، من خلال قيام كل جهة شرطية، بالتحديد على مستوى القيادة في هذه الجهة، باختيار ممثل عن الأمناء منها. رفض الأمناء هذه اللجنة لأن الجهات المختلفة كانت تبعث بالأمناء المقربين إلى السلطة والوزارة للتفاوض باسم الحركة. وانتصر الائتلاف في هذه المواجهة ضد اللجنة العليا بسهولة.

كانت العلاقة بين ائتلاف ضباط الشرطة وائتلاف الأمناء والأفراد تتسم بقدر من التحفظ في بدايتها، بالأخص أن ائتلاف الضباط كان يرفض واحداً من أهم مطالب حركة الأمناء وهو العلاج في مستشفيات

الشرطة. وكان يوجد جملة من المصالح المتعارضة بين الكيانين أبرزها المحاكم العسكرية والعلاج في مستشفيات الشرطة، ودخول أندية الشرطة التابعة للضباط وضباط الشرف. عُقد أول لقاء جمع بينهم في نادي الضباط بمدينة نصر في أول شهر أغسطس/آب 2011، حضره المقدم "محمد نبيل عمر" والمقدم "ياسر أبو المجد" والمقدم "أحمد نافع"، ومن الأبناء "أحمد مصطفى" و"ممدوح عامر" و"سامي عبد الله" و"حسن شندي". إلا أن هذا الاجتماع نجح في تجسير الفجوة بين الائتلافين؛ فمن ناحية بدأ الضباط يرون مشروعية مطالب الأبناء الخاصة بالعلاج في مستشفيات الشرطة، وإن ظلوا يطالبون ببناء مستشفيات لائقة خاصة بالأبناء وهدم بحجة عدم التكديس. كما اقتربت وجهات النظر أيضًا حول ضرورة إلغاء المحاكم العسكرية أو على الأقل في ما يعرف بالجانب الانضباطي، ويبدو أن نقطة ضباط الشرف لم تحظى بنقاش موسع بين الطرفين. ومن ناحية ائتلاف الأبناء، تقاربت وجهات النظر حول ضرورة اصلاح الداخلية بشكل عام وعدم العودة إلى عصر "حبيب العدلي". واجتمع الاثنان على ضرورة إعادة بناء صورة الداخلية داخل المجتمع المصري.

وفي مؤتمر لاحق سمي "مؤتمر الكرامة: وقفة مع الداخلية"، في أوائل شهر أكتوبر/تشرين الأول، بنادي الأبناء في المظلات، الذي تم من خلاله الدعوة لوقفة حاشدة يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول، اجتمع كل من ائتلاف الضباط وائتلاف الأبناء. وألقى المقدم "ياسر عبد القوي" كلمة شكر توجه فيها إلى الأبناء حيث قال، "في العادة يقدم المرؤوس التحية لرئيسه، ولكن اليوم أقدم أنا لكم التحية". وقام بتأدية التحية العسكرية إلى جموع الأبناء الذين حضروا هذا المؤتمر. كان لهذا المشهد دلالات ورمزيات شديدة القوة بالنسبة للعاملين بالحقل الشرطي، فربما لأول مرة في حياتهم ينعكس وضع التحية والتقدير ولو للحظة. كما أن هذا الفعل بالغ الدلالة داخل الحقل اللغوي والرمزي للمؤسسة، وهو ما سبب سعادة عارمة لقطاع الأبناء، وعلى النقيض من ذلك تسبب بحالة ضيق وصلت إلى "القرف" والتملل عند الضباط على حد وصف بعضهم. ففي الأخير يرى الضباط أنفسهم في مؤسسة ذات طابع عسكري ولا يجوز التهاون مع التقاليد والطقوس المؤسسية، كما أن أي فعل يمثل هذه الرمزية من شأنه أن يضعف الهيراركية والتراتبية المؤسسية، وهو بالتالي إضعاف لهيمنة وسطوة الضباط وهيبتهم.

بعيدًا عن الأبناء والضباط، شكّل مؤتمر أكتوبر بالمظلات نقلة نوعية في تصاعد قوة حركة الأبناء على مستوى الحشد والتعبئة وتأطير صراعهم ضد وزارة الداخلية. فالمؤتمر لقي صدى كبيرًا عند عموم الأبناء، وحضر قطاع كبير من الأبناء من جميع محافظات مصر. وكان الائتلاف في هذا الوقت قد نجح في بناء أفرع له في محافظات عدة مثل الشرقية بقيادة "منصور أبو جبل"، والدقهلية بقيادة "محمد دياب"، وأسبوط التي مثلها كل من "أحمد جمال" و"محمد عوض"، وقنا من خلال "أحمد معطول" و"عبد الجواد"، والجيزة بقيادة "سعيد الشاوي" و"محمد عبد الكريم"، والاسكندرية من خلال "مصطفى حماد" و"ياسر عبد المجيد". كل هؤلاء الأبناء كانوا من قطاع الأمن العام، فمنهم من كان بالمرور مثل "منصور أبو جبل"، أو من تأمين المديریات مثل "مصطفى حماد"، وغيرهم، ولم يتواجد قي هذه التشكيلة أي عناصر من المباحث العامة أو أمن الدولة.

كان كل شيء ممكن في هذه الفترة لحركة الأبناء، وكانت قوتهم تزداد يوم عن آخر. وبدأت الحركة تأخذ المزيد من الطابع التنظيمي، وبدأ قادتها يكتسبون شعبية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع أيضًا؛ حيث مكنتهم زيارتهم الميدانية المختلفة إلى عدة محافظات من بناء شبكة واسعة من الأبناء لتتخرط داخل الحركة في عموم الجمهورية، وخلقت روح عالية من التضامن والشعور بالهوية والقضية المشتركة. وفي مؤتمر أكتوبر تمت الدعوة إلى وقفة حاشدة أمام الوزارة في 24 أكتوبر/تشرين الأول. وبحلول 22 أكتوبر/تشرين الأول اجتمعت بعض قيادات الداخلية، وعلى رأسها الوزير "العيوي". في ذلك الوقت، بقيادات ائتلاف الأبناء وكان يقوده "أحمد مصطفى" كمنسق عام. إلا أن الاستجابة للعديد من طلبات الحركة أنت متأخرة من قبل الوزارة، وجاء في بيان صحفي للوزارة أنه "تقرر عدم إحالة الأبناء وأفراد الشرطة للمحاكم العسكرية في الوقائع الانضباطية وتحويلها لمجالس تأديبية أسوة بالضباط، وتخصيص مستشفى الشرطة بمدينة نصر للأبناء وأفراد الشرطة بدلاً من مستشفى الشرطة بالتجمع الأول بالإضافة لدارسة التعاقد مع أطباء استشاريين بمختلف التخصصات لتقديم الخدمة الطبية لأبناء وأفراد الشرطة بالمحافظات، واستخراج البطاقات العلاجية للعمل بها داخل مستشفيات الشرطة،

والموافقة على تسليم الأسلحة عهدة شخصية للعاملين بالدوريات والنوبتجيات والخدمات الأمنية طالما توافرت هذه الأسلحة بالجهات، وتسهيل إجراءات استخراج تراخيص السلاح لأمناء وأفراد هيئة الشرطة، والموافقة على إنشاء عدة صناديق خاصة بأمناء وأفراد هيئة الشرطة في كافة المحافظات والجهات الشرطةية" ("حسن"، 2015).

وجد "أحمد مصطفى" نفسه في مأزق حقيقي، حيث رأى أنه لم يعد هناك من داع للوقفة. إلا أن أبناء الوقفة والحشد لها كان قد ذهب أبعد بكثير من القدرة على السيطرة عليه، فالأمناء من محافظة الوادي الجديد إلى أسوان إلى الإسكندرية كانوا يستعدون بكل قوتهم لهذا اليوم. وحينما طالب المنسق العام بإلغاء الوقفة تم اتهامه بالخيانة والعمالة لوزارة الداخلية. وفي هذا الوقت كان نجم الأمين "أحمد الهلباوي" بدأ بالزوغ، حيث كان نشاطه على صفحات التواصل الاجتماعي قد ازداد بشدة (إصدار بيانات، تعليقات على الأحداث)، وكان يتواصل مع بقية المحافظات ويقوم بالتنسيق والترتيب مع العديد من الأمناء وعلى رأسهم "منصور أبو جبل"، بالإضافة إلى طبع ورسم لوحات عليها إمضاءه، كما كان يقوم بتوزيع ونشر البيانات والمنشورات المختلفة. وبالفعل حدثت الوقفة في 24 أكتوبر/تشرين الأول، وكانت أكبر حشد حدث في تاريخ الحركة. استمرت الوقفة لثلاثة أيام، ولكن دون جدوى أو رؤية واضحة بسبب تحقق بعض المطالب بالفعل. كذلك انزوى "أحمد مصطفى" عن المشهد، ثم قرر أعضاء الائتلاف تعيين "أحمد الهلباوي" بدلاً من "أحمد مصطفى" كمنسق عام لائتلاف الأمناء والأفراد.

عقد الوزير "أحمد جمال" مؤتمراً لأفراد وأمناء الشرطة في بداية توليه الوزارة. وكانت الحركة في ذلك الوقت شاهدة على انقسام وتراشق لفظي حاد بين أجنحتها. في نفس الفترة طالب "أحمد مصطفى" بإنشاء كيان منتخب لتمثيل الأمناء والأفراد لحل مشاكل التمثيل والانقسامات. إلا أن الانقسامات وقشل هذا المؤتمر كانت عوامل مركزية لتهميش هذه الفكرة التي تطالب بإنشاء كيان منتخب. ثم جاء الوزير السابق "محمد إبراهيم"، وتم عرض نفس الطلب عليه مرة أخرى. وكان رد الوزير على هذا الطلب هو صعوبة تنفيذه في ظل انقسام الحركة في ذلك الوقت. إلا أن مجموعة كبيرة من الأمناء والأفراد في أسبوط ومنهم ممثلين عن الائتلاف هناك، أخذوا زمام المبادرة ودعوا إلى التوسط بين الاتحاد العام والائتلاف. وبالفعل وافقت الوزارة على استضافة مؤتمر يجمع بين الاثنين في أسبوط. وعُقد المؤتمر في 27 فبراير/شباط 2013 في أسبوط تحت عنوان مؤتمر "لم الشمل". وقامت الوزارة بحجز استراحات شركة الاسمنت وبعض استراحات شركات البترول في المحافظة لتوفير أماكن إقامة للأمناء القادمين من المحافظات المختلفة. كان الهدف الرئيسي من المؤتمر توحيد قيادة الحركة عبر إنشاء كيان منتخب، ورئب الصدع بين قيادات الاتحاد والائتلاف.

جاءت انتخابات نادي الضباط لتلهم الأمناء مرة أخرى بإنشاء كيان منتخب له صيغة قانونية وبالتالي يصعب على الداخلية حله. عرض "أحمد مصطفى" الأمر على "منصور أبو جبل" و"الهلباوي"، وكلاهما رفض اقتراح الانتخابات، وهو ما جدد الانقسام والخلافات داخل الحركة من جديد.

عقد الوزير محمد إبراهيم مؤتمراً مع الأفراد في أكاديمية الشرطة حضرته اللجنة العليا للأمناء والأفراد التي تشكلت في مؤتمر أسبوط. ولكن الخلاف بين الحركة كان قد ضرب بنيتها التنظيمية مرة أخرى. وهو ما دفع الوزير للتحجج بعدم القدرة على إجراء انتخابات لإنشاء نادي عام للأمناء والأفراد يمثلهم حقوقياً واجتماعياً مثل الحالة مع ضباط الشرطة.

وفي مواجهة رفض الوزير والانقسام داخل الحركة، دعا الائتلاف العام لأمناء وأفراد الشرطة إلى وقفة احتجاجية يوم 22 أبريل/نيسان إن لم يعلن الوزير إجراء انتخابات للأمناء والأفراد مثل ضباط الشرطة. اجتمعت قيادات الداخلية بالائتلاف ووافقت على عمل انتخابات لإنشاء نادي منتخب يمثل الأمناء والأفراد على المستوى الحقوقي والاجتماعي ويكون المتحدث الوحيد باسمهم. رفض الائتلاف اقتراح الداخلية بإجراء الانتخابات عبر البريد الإلكتروني مثل ما حدث مع الضباط، وذلك بسبب تدني المستوى التعليمي لأغلب الأمناء والأفراد وعدم قدرتهم على التعاطي مع الانترنت والتقنيات الحديثة. ووافقت الوزارة على إجراء الانتخابات من خلال الاقتراع المباشر في المديرية المختلفة بجميع أنحاء الجمهورية.

هكذا تشكّل النادي العام ومجلس إدارته. وكان أول قرارته الإدارية تعيين منسق عام للنادي على عموم الجمهورية ومنسق عام للنادي في كل محافظة، وذلك لضبط عمليات التمثيل والتحدّث باسم المجموعة والتفاوض والدعوة إلى الاجتماعات أو الوقفات.

وعلى الرغم من النجاح النسبي على المستوى القانوني والتنظيمي الذي حققه النادي العام لأفراد هيئة الشرطة والعاملين المدنيين بوزارة الداخلية، إلا أنّ الانقسامات ظلت حاضرة. وتشكّلت جبهتان للحركة؛ الأولى تمثّلت في النادي العام المنتخب والثانية في اتحاد أمناء الشرطة. وسعت الداخلية نفسها إلى توحيد القيادة المنقسمة وحسم الخلاف والتأسيس لكيان ونسق قانوني لها. إلا أنّ الانقسام بقي حاضراً حتى لحظة القبض على "منصور أبو جبل"، وانتهاء أو موت حركة الأمناء بشكل عام إكلينيكيًا ثم قانونيًا بعد صدور قانون الشرطة الجديد في 2016.

فك الارتباط والتعبئة: سنوات الانكسار والتصادم والانزواء

يوم السبت 20 فبراير/شباط، تمّ القبض على "منصور أبو جبل". ويعد هذا التاريخ محوري في مسار حركة الأمناء ليس فقط لأنه يوم القبض على أحد أبرز قيادات الأمناء وأكثرهم إزعاجاً للداخلية، أو كما كان يلقبه بعض زملائه الغول الذي تخشاه الداخلية، بعد أن خاض عدة معارك ذات طابع عنيف في مواجهة المؤسسة. من هذه المعارك على سبيل المثال أنّه قد حرض أمناء وأفراد شرطة المطافئ في الشرقية في عهد الرئيس "محمد مرسي" على الاعتصام "وأغلق المبنى واستولى على عربات المطافئ، واقتحم بها مبنى مديرية الأمن، ومكتب اللواء محمد كمال، مدير الأمن وقتها الذي لم يتحمل ما حدث وأصيب بأزمة قلبية نقل على إثرها للمستشفى، وحينما علم اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية وقتها بذلك أوقفه و4 أفراد من الحماية المدنية عن العمل" ("دسوقي"، 2016).

ويشكل هذا التاريخ أيضاً بدء ذبول الحركة وانقسامها الأخير. فقد جسدت هذه الحقبة من تاريخ حركة أمناء وأفراد الشرطة مرحلة الانزواء بلغة الحركات الاجتماعية. حاول "أحمد مصطفى" رئيس النادي العام المنتخب في ذلك الوقت، ثني "أبو جبل" عن انتهاج منحى تصعيدي عنيف في مواجهة الوزارة، ولفت انتباهه إلى أنّ السياق العام قد تغير وأنّ الدولة قد استعادت كامل قوتها في القمع، كما أنّ قطاعاً كبيراً من الأمناء لم يقم بدعم "أبو جبل" في تصعيداته الأخيرة. ولكن وفقاً لـ "أحمد مصطفى" لم يستجب "أبو جبل" لهذه التحذيرات.

وشكل هذا التاريخ أيضاً بداية انتهاج الدولة ثلاث آليات لقمع واخضاع حركة الأمناء وهي: المنع من الظهور الاعلامي، واستخدام القمع والعنف المباشر، والتهديد بتطبيق قانون التظاهر. بعد ذلك صدر قانون الشرطة الجديد في 2016.

تم القبض على "أبو جبل" قبل خروجه على الهواء في مدينة الانتاج الاعلامي مع "وائل الأبراشي". فتم نصب كمين للقبض عليهم أثناء عملية التوجّه إلى مدينة الانتاج الاعلامي. وكانت هذه الطريقة رسالة واضحة من الداخلية إلى أمناء الشرطة مفادها عدم التسامح مع الظهور الاعلامي مرة أخرى. كما بدأت الداخلية بالتلويح بتطبيق قانون التظاهر على الأمناء. وطبقاً لجريدة "اليوم السابع"، "أفاد مصدر أمني بوزارة الداخلية أنه سيتم مواجهة الخروج عن القانون من قبل بعض أمناء الشرطة بالقانون، لافتاً إلى أنّ أية تظاهرات أو وقفات احتجاجية بدون تصريح تعد خرقاً لقانون التظاهر" ("عبد الراضي"، 2016). وهو ما أكده أيضاً بعض القياديين والأمناء الذين قالوا إنهم تلقوا رسائل مباشرة أو غير مباشرة مفادها تطبيق قانون التظاهر عليهم وعدم تسامح الداخلية مع أي فعل احتجاجي من الأمناء مرة أخرى. وهو ما بدأ يستدعي اللجوء إلى القانون كآلية لقمع الحركة وشل قدرتها على المناورة. "وأهابت أجهزة الأمن بالأمناء ضرورة الالتزام بقواعد العمل الشرطي والعسكري، والعمل على سرعة إنهاء مصالح

المواطنين، وعدم الخروج عن القانون" (المرجع السابق). وهنا ظهر مرة أخرى الطابع العسكري في خطاب الوزارة تجاه الأمناء والأفراد.

وفي 15 أغسطس/آب تم نشر القانون رقم 64 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم 109 لسنة 1971، وذلك بعد إقراره من البرلمان المصري برئاسة "علي عبد العال". ضرب القانون كل من حركة الأمناء وحركة الضباط اللتين ظهرتتا بعد ثورة يناير 2011 على كافة الأصعدة. فالبند السابع والثامن والتاسع من المادة 42 بعد التعديل قد نص على الآتي:

"يحظر على الضابط أن ينضم إلى أي من الكيانات الحزبية أو النقابية أو السياسية أو الدينية أو الفئوية، أو يرتبط بالعمل العام طوال مدة خدمته أو أن ينحاز سياسياً لأية جهة أو طرف، وذلك دون الإخلال بحقه في الانضمام للنقابات التي تنظم المهن المرتبطة بالشهادات الدراسية التي حصل عليها وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن. 8- أن يُنشئ أو يساهم في إنشاء أية نقابية أو لجنة نقابية أو اتحاد نقابات. 9- أن يُنشئ أو ينضم إلى جمعية أو اتحاد أو أي كيان آخر غير مرخص به أو يتعارض مع مقتضيات وظيفته. كما توجت وزارة الداخلية جهودها في ضبط مسألة السلاح في يد أفراد وأمناء الشرطة من خلال المادة 77 "3" في البند الأول، والتي نصت على: يحظر على فرد الاحتفاظ بالسلاح الأميري كعهدة شخصية، ويجب عليه تسليمه لإيداعه بمخزن سلاح الجهة التي يتبعها عقب انتهاء الخدمة، ويستثنى من ذلك الحالات التي يقرها رئيس المصلحة أو من في حكمه للضرورات والمبررات الأمنية، وذلك بناءً على فحص مدير إدارة البحث الجنائي بالجهة أو من في حكمه، وبعد استطلاع رأي الجهات الأمنية المختصة" (الجريدة الرسمية، 2016).

استهدفت المواد المذكورة أعلاه ضرب القدرة الاعلامية للحركة وشلها تمامًا، بالإضافة إلى تحجيم حمل السلاح لدى الأفراد وذلك لسببين: أولاً للحد من جرائم القتل والتهديد بالسلاح الميري، وهي أمور كما أشرنا في عدة حالات كانت نمطاً متكرراً. ثانياً، لعدم إعطاء أي فرصة لظهور مظاهرات أو وقفات مسلحة أو شبه مسلحة من قبل الأمناء والأفراد.

لم يتوقف القانون عند هذه الحدود. فالمواد 102 مكرر و102 "1" مكرر تقضي بالكامل على كل قوة الحركة وتشلها تماماً. فبعد أن استطاع الأمناء انتزاع حق عدم نقلهم من أماكن عملهم لأسباب تعسفية، نتيج المادة 102 مكرر أمام وزير الداخلية "قرار مسبب من وزير الداخلية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة أن ينقل أيًا من أعضاء هيئة الشرطة، عدا المعينين في وظائفهم بقرار من رئيس الجمهورية، إلى وظيفة مدنية تتناسب مع حالته الوظيفية إذا ثبت ضرورة ذلك لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام" (المرجع السابق). كما سيمنح القانون الجديد عبر المادة 77 "5" مكرر وزير الداخلية صالحة الإحالة إلى المعاش حيث نصت: "يحال من لم تثبت صلاحيته للاستمرار في الخدمة إلى المعاش على الدرجة التي انتهت خدمته عليها" (المرجع السابق)، وهي المادة التي ستستعين بها الوزارة للتخلص من "أحمد مصطفى"، المنسق العام المنتخب لنادي أفراد وأمناء الشرطة، حيث سيتم إحالته للمعاش المبكر في نهاية عام 2017 وسيقوم برفع قضية بعدم دستورية المادة من خلال توكيله للمحامي الحقوقي الشهير "خالد علي". وكانت هذه الإحالة المبكرة بمثابة تنكيل مالي ومعنوي لممثل الجناح الآخر من الأمناء، حيث يتقلص الراتب بعد الإحالة إلى المعاش ليصل في حدود 1200 جنيه، بعد نزاع الحوافز والبدلات منه.

يبقى إذاً القضاء على فكرة التظاهر والتجمهر وتعطيل العمل، والتعدي على القيادات، بشكل نهائي، وبهذا يكون القانون قد نجح في استهداف كل ركائز الحركة بالكامل. وبالفعل تنص المادة 102 مكرراً "1" على الآتي: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب عضو هيئة الشرطة الذي يتسبب في تعطيل العمل أو غلق أية منشأة عامة أو خاصة أو التعدي على رؤسائه أو إحداث اضطراب أو فتنة مع إحدى الهيئات أو الجهات أو الفئات بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد

على خمس سنوات وبالعزل من الوظيفة. وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بالتعويض عن الأضرار والتلفيات التي لحقت بالمنشأة" (المرجع السابق).

أما المادة 102 مكرراً "2" فتحظر "على جميع أعضاء هيئة الشرطة التجمهر أو تنظيم وقفات أو مسيرات احتجاجية أو تظاهرات أو الإضراب أو الاعتصام بما يؤدي إلى تعطيل العمل أو الإضرار بمصالح الأشخاص، أو قطع الطرق والسكك الحديدية" (المرجع السابق).

2017 ونهاية 2016: القمع عبر العنف والقانون: اضراب الأمناء في جنوب سيناء

نجحت الداخلية في الارتداد بالكامل على حركة أمناء الشرطة، كما أنها انتزعت منهم الكثير من الحقوق التي اكتسبها خلال سنوات طويلة من النضال والحراك بعد ثورة يناير. لم يكن التمثيل والتنكيل بقيادات الحركة الذين مثلوا جناحها كافياً. كان المسرح يحتاج لمشهد أخير أكثر دراماتيكية وعنفاً حتى يسدل الستار على أي إمكانية للتحرك من قبل الأمناء، ويكون مشهداً موسعاً، لا يقتصر على عناصر أو قيادات، بل مشهد يجسد قوة الداخلية في ضرب عدد كبير من الأمناء في موقع واحد ثم إلحاق هزيمة قانونية كاملة عبر حبس كل من يتمرد. وبالفعل جاء اضراب جنوب سيناء ليعطي الداخلية الخاتمة الكبيرة التي كانت تطمح إليها.

أضرب عدد من أمناء وأفراد الشرطة العاملين ببعض الإدارات التابعة لمديرية أمن البحر الأحمر عن العمل، يوم الجمعة 30 ديسمبر/كانون الأول، 2016، اعتراضاً على قرار تخفيض الراحات من 15 يوماً عملاً و15 يوماً إجازة، إلى 20 يوماً عملاً و15 يوماً إجازة.

وبلغ عدد أفراد وأمناء الشرطة المشاركين في الإضراب 50، وتجمعوا بالقرب من إدارة شرطة السياحة بمنطقة الدهار في الغردقة. ألقت أجهزة الأمن القبض على 5 منهم، وتحفظت عليهم في إدارة قوات الأمن، كما استخدمت القوات الأسلحة النارية لإثارة الفزع في نفوس الأمناء بالإضافة إلى بعض قنابل الغاز المسيل للدموع. وتمت إحالتهم إلى النيابة العامة التي وجهت إليهم اتهامات بالإضراب عن العمل وتحريض زملائهم على الإضراب واستعراض القوة والتلويح بالعنف ضد ضباط شرطة شرم الشيخ وقوات الأمن المركزي لترويعهم وإلحاق الأذى المادي بهم.

لم يكن يوجد أي كيان قادر على الدفاع عن هؤلاء الأمناء. فالنادي العام، وإن ظل وضعه القانوني قائماً، كان قد انتهى بالكلية على أرض الواقع، وفقدت الحركة زخمها بالكامل، ونجحت الداخلية في تهميش جناح "منصور أبو جبل" الأكثر راديكالية. وشهدت هذه الفترة استكمال مراحل فك الارتباط والتعبئة، وانتهت الفرصة السياسية التي أتاحتها ثورة يناير ليزوغ حركة للأمناء. كما لم تنجح الحركة في إعادة تأطير مطالبها نحو عملية إصلاحية موسعة لأسباب ترتبط بعدم رغبة قطاع كبير من الأمناء الدخول في هكذا مواجهة مع الحكم ووزارة الداخلية. واستعادت الداخلية جانباً كبيراً من قوتها وتماسكها المؤسسي وقدرتها على القمع والبطش. عاونها في ذلك مجلس الشعب وقانون الشرطة الجديد. كذلك استنفذت الحركة جانباً كبيراً من زخمها بعد نجاحها في اقتناص عدة مكاسب كما سبق وأوضحت على مدار البحث. كانت خاتمة عنيفة للحركة، وتكلفة عالية على أصحابها، وهو ما جعل قطاع أكبر من الأمناء ينادى بنفسه عن الدخول مرة أخرى في عملية احتجاجية أو إي إمكانية للتضامن مع بعض زملائهم. وربما انتهى المشهد كما عبّر عنه أحد قيادات حركة الأمناء قائلاً: "لم يكن هناك أي كيان أو تنظيم ليدافع أو ليستمر في الحراك، ولم يكن في استطاعتنا القيام بأي شيء".

حول دورات التعبئة وريبرتوار الأفعال

يشير مفهوم "ريبيرتوار الأفعال Repertoire of action" إلى المخزون المحدود لوسائل الفعل المتاحة للمجموعات الاحتجاجية في كل مرحلة وفي كل مكان. يُعرّفه "تشارلز تيلي" بأنه سلسلة محدودة من العادات المتعلّمة والمشاركة والمطبقة عبر عملية اختيار واعٍ ومقصود نسبيًا ("بيشو" و"فيلبول" و"ماتيو"، 2017: 152). قبل اندلاع حركة الأمناء بعد ثورة يناير، لم يكن للأمناء وأفراد الشرطة أي سجل سابق في العمل الاحتجاجي. ففي عالم ما قبل الثورة، انحصرت أشكال الفعل التمردية والاحتجاجية للتعبير عن الشعور بالظلم والتهميش عبر الانتحار أو التهديد بالانتحار، ويوجد عدة حالات لهذا الشكل منذ نهاية التسعينات، وكان أبرزهما حينما قام أحد أمناء الشرطة بالتهديد بالقفز من أعلى أحد أبراج الاتصالات، وتنازل عن ذلك الفعل بعدما تم وعده بحسن المعاملة وعدم تقديمه للمحاكمات العسكرية، أو واقعة قتل أحد الأمناء لقائده، اللواء بإدارة "تأمين المعادي". كان أمين الشرطة قد خضع لمحاكمة عسكرية وتمت تبرئته، إلا أنّ اللواء أصرّ على إعادة محاكمته، فقام الأمين بقتله في سيارته أثناء خروجه من القسم، ثم قام الأمين بعدها مباشرة بقتل نفسه مطلقاً رصاصة في فمه. ويظهر الشكل الآخر من الاحتجاج من خلال تقديم عريضة تظلم أو اللجوء إلى القضاء. واتسمت كل هذه الأفعال بالطابع الفردي. ولم يشهد الأمناء أي تحرك جمعي منذ نشأة المعهد في 1968 وتخرج أول دفعة عام 1970 حتى قيام ثورة يناير 2011. ولذلك استلهمت حركة الأمناء منذ اندلاعها كل تكتيكات وأساليب الثورة (اعتصامات، وقفات، اضراب عن العمل، قطع الطرق، التظاهر، اقتحام لمديريات وأقسام الشرطة). بالطبع هذه التكتيكات والأدوات ليست وليدة الثورة نفسها، فمصر بشكل عام لديها تاريخ طويل وعريق من الاحتجاجات والانتفاضات والثورات. ولكن مصدر الإلهام المباشر للحركة كان ما قد رآه في ثورة يناير. وألهمت الثورة أيضاً الحركة بأنّ التغيير أصبح ممكناً وأن الشروط البنوية المقيدة لتحويل مطالبهم إلى مطالب حقوقية يمكن التعبير عنها بشكل جمعي. وكان الأمناء حريصين على عدم إعادة تجربة الانتفاضة المسلحة على غرار ما حدث في انتفاضة الأمن المركزي في عام 1986. ولأنهم أبناء جهاز الشرطة نفسه، وحضر قطاع كبير منهم هذه الأحداث، فقد تعلق بذاكرتهم أنّ هذه الأشكال من الاحتجاج واللجوء إلى العنف المسلح الواسع نهايته الدخول في حرب مدن مع كل من الداخلية والقوات المسلحة، وستنتهي إلى مجزرة كبيرة في صفوفهم. وكما رأينا في سجل تاريخ الحركة الذي قمت بعرضه على مدار الأجزاء السابقة، لجأت الحركة إلى الاحتجاج السلمي بشكل عام، يتخلله بعض العنف المحدود أو المناوشات من حين لآخر مثل الاعتداء الجسدي واللفظي على بعض القيادات، أو اقتحام مكاتب اللوات والأقسام. وحافظت الحركة على خط فاصل على مسار نضالها الاحتجاجي وهو عدم تصعيد المطالب إلى مطالب اصلاحية كبرى تخص نمط وطبيعة وشكل ممارسات الداخلية ودورها داخل المجتمع المصري، وكذلك حرصت على عدم الاصطفاف أو التحالف مع معسكر الثورة بكل تنوعاته وتناقضاته.

ويشير مفهوم دورة التعبئة cycle of mobilization أو دورة الاحتجاج cycle of protest أو دورة الفعل الجماعي cycle of collective action، الذي اقترحه "تارو" إلى "موجات صعود ثم هبوط من الأفعال الجماعية الوثيقة الصلة بعضها ببعض ومن ردود الفعل المؤدّة ردّاً على تلك الأفعال. ويشتمل مفهوم دورة التعبئة خمسة عناصر: تزايد كثافة الصراع؛ انتشاره الجغرافي والاجتماعي؛ ظهور أفعال عفوية وكذلك مجموعات منظمة جديدة؛ نشوء رموز جديدة وتفسيرات جديدة للعالم وأيديولوجيات جديدة؛ تنوع الأفعال الممكن القيام بها" (المرجع السابق: 148). وقد رأينا عبر تتبع مسار الحركة تحقق أغلب العناصر الخمسة، باستثناء العنصر الخاص بتفسيرات جديدة للعالم وأيديولوجيات جديدة. ولا تتعلق القضية بعدم تحقق هذا العنصر، بل باختلاف رؤية أغلب الأمناء لما يحدث حولهم بعد الثورة والانخراط في حراكهم الواسع الذي امتد لسبع سنوات، ولكن هذا الأمر ظل محصوراً بشكل فردي أو في تصريحات وبيانات بعض القادة، ولم يتم التعبير عنه بشكل جماعي من خلال الأشكال التنظيمية المختلفة التي شهدتها الحركة كتعبير عام يمثل القطاع الأغلب من الأمناء مثلما كان الحال مع تعبيرهم عن مطالبهم وحقوقهم وشعورهم بالظلم والتهميش داخل المؤسسة.

شجعت قوة الحشد والتنظيم والاهتمام الاعلامي الحركة على المضي قدماً في توسيع وزيادة مطالبها الاجتماعية. ومن أهم الملاحظات التي يمكن استخلاصها من سجل الحركة السابق، هو أن أي فاعلية سيقوم بها الائتلاف ثم من بعده نادي أمناء الشرطة والأفراد، ستتم بتعميمها سواء كانت مظاهرات أو اعتصامات أو واضرابات في عموم الجمهورية. وسيظل أهم مطلب من مطالب الحركة هو التأمين

الصحي وإنشاء مستشفى خاص بهم أو السماح لهم بالعلاج في مستشفيات الشرطة. وهو مطلب تم مواجهته بقدر كبير من العنف الطبقي من قبل الضباط أنفسهم. كذلك الأمر مع إمكانية الترقى لرتبة ضابط بعد الحصول على لسانس الحقوق. وقامت بعض الجامعات كما سنرى بالتعننت في قبول أوراق الأبناء للالتحاق بكلية الحقوق بناءً على تعليمات من الوزارة. ففي مايو/أيار 2015 رفضت أكاديمية الشرطة الموافقة على إلحاق دفعة ضباط الشرف.

هل انتهت حركة الأمناء؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال بشكل قاطع. فعلى مدار السنوات السبع الماضية لم تتوقف حركة الأمناء مطلقاً. ولكنها أيضاً ليست مرشحة للاستمرار بقوة وزخم، بالأخص بعد نجاح وزارة الداخلية في اقضاء قيادات الحركة والتنكيل بهم معنوياً ومادياً والزج بالكثير منهم في السجون. ولكن الأمناء لأول مرة أصبح لهم تاريخ احتجاجي وذاكرة لهذا التاريخ. واكتسبوا مهارات وقدرات واسعة وكبيرة في مواجهة المؤسسة وبلورة مطالبهم والتعبير عنها. كما أنهم اكتسبوا شبكة واسعة من التضامن والتواصل بين بعضهم البعض ومعرفة أكبر بينهم على المستوى الاجتماعي والمؤسسي في عموم المحافظات، وهو ما يجعل إمكانية انبعاث دورة جديدة من التعبئة والحشد أمراً وارداً طيلة الوقت. لكن المسألة مرتبطة أيضاً بعوامل أخرى مثل السياق السياسي والاجتماعي والأمني، ومدى مقدار العنف والتهميش الذي قد تمارسه الداخلية عليهم بشكل يصعب معه تحمل الأوضاع واللجوء إلى الاحتجاج مرة أخرى، والسياسي الاقتصادي وقدرتهم على تحدي أوضاعهم المعيشية، وأخيراً قدرة الدولة على التماسك وقمع واحتواء أي بوادر انشقاق أو اعتراض جمعي داخل مؤسساتها المختلفة.

الخاتمة والخلاصات

لا يختلف الظهور والنبت الأول لحركة أو ائتلاف أو اتحاد أمناء الشرطة عن أي حركة سياسية، أو طلابية أو حتى حزبية أو مجموعة تطوعية، سمح لها المناخ العام بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 من التشكل والمشاركة في الساحة الجماهيرية بمختلف الفعاليات. وكما أشرت لم يكن للحركة أي تاريخ سابق في العمل الجماعي. ومن هنا لا غنى عن استخدام مفهوم ومقاربة بنية الفرص السياسية لفهم نشوء وتشكل الحركة. لكن ما يفرق حركة أو مجموعة أمنية عن غيرها هو طبيعة الجهة التي نبعث منها، وهي الشرطة حيث لم يتعود أحد على ذلك، وكان الهدف منها كأي لجنة نقابية في مؤسسة أو هيئة تعتمد على جمعية عمومية وأعضاء ومتحدثين، الحصول على حقوق المجموعة كاملة والدفاع عن أي موظف، أو الاختصاص بمعظم الأمور الإدارية على الأقل.

لكن كغيرها أيضاً من الحركات بدأت بالذبول حتى الموت مع تغير الأوضاع واللوائح أو نشوب الخلافات والاختلافات، أو حتى بعض المصالح الشخصية، أو عدم رضا المؤسسة الشرطة عن وضع الحركة، إذ تعتبرها كياناً موازياً في غير موضعه بجهاز أمني مهم له خصوصياته وأسراره وإدارته لا بد أن تكن متفردة بالتحكم في كل الأمور حتى تكن مرجعاً إدارياً واحداً على مستوى الجمهورية. نجحت الحركة في اعتماد تكتيكات مختلفة ومتنوعة على حسب كل سياق، وربما كانت واحدة من أكثر الحركات الاجتماعية فاعلية واحداً للزخم منذ ثورة يناير.

استطاعت الحركة في لحظات عدة من الدعاية لنفسها وتقنين أوضاعها وانتزاع مكاسب إدارية واجتماعية مثل إلغاء المحاكمات العسكرية وتحسين جدول الأجور وتغيير نظام ساعات العمل وتحسين شكل الرعاية الصحية. دخل الأمناء في مرحلة فك الارتباط والانزواء، ولكن هناك احتمالية دائمة لانبعاث الحركة من جديد، وأصبح لديها مخزون حركي كبير تستطيع الاستعانة به في أي وقت. وفي الأخير، حتى ولو بدت

الأوضاع الآن مستقرة لصالح الدولة ووزارة الداخلية، إلا أنه يمكننا القول إننا أمام تصدع، ربما يكون خفيًا، في جدار السلطة.

المراجع

- أمير، مصطفى (2016): *ماذا تعرف عن نادي أفراد الشرطة؟*، جريدة الشروق، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23022016&id=3e5076dd-2726-421f-b14c-557a002a0442>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- أش أ (2017): *السجن المشدد 3 سنوات لـ 50 من أمناء وأفراد الشرطة بجنوب سيناء والعزل من الوظيفة*، جريدة الشروق، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03082017&id=3a6756d6-0554-4acf-9dfc-64bd78b35c0f>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- الخطري، سهاد (2014): *رئيس ائتلاف أمناء الشرطة: أكثر المستفيدين من ثورة 25 يناير هم أفراد الشرطة*، جريدة الوطن، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <https://www.elwatannews.com/news/details/408400>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- بيشو، سيسيل، و فيليول أوليفيه، وماتيو، ليليان (2017): *قاموس الحركات الاجتماعية*، ترجمة عمر الشافعي، تحرير دينا الخواجه، دار صفصافة، القاهرة، متاح أيضاً على الرابط الآتي:
- <https://www.arab-reform.net/ar/node/1235>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- حسن، باهي (2015): *مظاهرات «أمناء الشرطة» منذ الثورة.. الثالثة لم تنجح بعد*، جريدة الوطن، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/799156>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- حسين، أحمد (2011): *فض اعتصام أفراد شرطة قسم المعادي بعد احتجاجهم على كثرة ساعات العمل*، جريدة المصري اليوم، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/114356>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- مصطفى، نسمة (2015): *منذ ثورة يناير وحتى الآن.. مظاهرات «أمناء الشرطة» مستمرة والمطالب لم تتغير*، جريدة الشروق، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24082015&id=81971c4e-6d01-4f92-9a9a-8a2d30e851b6>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- مباشر، بهاء وعبد المجيد، محمد (2012): *تمهيدا لعرضها علي البرلمان.. لجنة الدفاع تقر زيادة رواتب أعضاء هيئة الشرطة*، بوابة الأهرام، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:
- <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/147298.aspx>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- وكالة أنباء أوننا (2013): *بدء اجتماع لم الشمل "لـ" أمناء وأفراد الشرطة "بأسبوط بحضور مدير الأمن*، وكالة أنباء أوننا، متاح على الرابط الآتي: <http://onaeg.com/?p=632677>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.
- محفوظ، محمد (2013): *قطاع الأمن المصري في عام .. ما بين أسئلة الثورة وإجاباتها*، Carnegie Endowment، متاح على الرابط الآتي:
- https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Egypt_in_2013.pdf، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.

دسوقي، محمد جمال (2016): تعرف على "أبو جبل" .. أمين الشرطة الذي أزعج وزارة الداخلية، جريدة الوفد، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:

<https://alwafd.news/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%AB-%D9%88%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7/1055194-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%AC%D8%A8%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D8%B9%D8%AC-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.

عبد الراضي، محمود (2016): الداخلية: تطبيق قانون التظاهر على أمناء وأفراد الشرطة المعتصمين بالشرقية، جريدة اليوم السابع، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.youm7.com/story/2016/2/21/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9/2594990>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.

عيسوي، منى (2016): بعد انتفاضة 12 فبراير .. صراع بين الأطباء ووزير الصحة .. والداخلية تمنع انتفاضة 22 أبريل، جريدة الدستور، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.dostor.org/print.aspx?1044303>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.

طارق، محمود، وعبد الحافظ، ريهام (2016): «مستشفى المطرية» تُشعل المعركة بين «النواب» و«الأطباء»، جريدة الوطن، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.elwatannews.com/news/details/955837>، تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.

ربيع، عبد الوهاب (2016): «الداخلية» تعود إلى الخلف .. أزمات متكررة مع 6 نقابات مهنية، جريدة التحرير، القاهرة، متاح على الرابط الآتي:

https://www.tahrirnews.com/posts/430957/%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9%C2%BB+%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF+%D8%A5%D9%84%D9%89+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81..+%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA+%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%B1%D8%A9+%D9%85%D8%B9+6+%D9%86%D9%82%D8%

[A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA+%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9](#)
تمت آخر زيارة في 24، أبريل، 2018.

- DELLA PORTA, DONATELLA and DIANI, MARIO (2006): *Social Movements: An Introduction*, Blackwell Publishing, Oxford.
- FOUCAULT, MICHEL (2003): *Society Must Be Defended*, Picador, New York.
- HANNIGAN, JOHN A. (1985): *Alain Touraine, Manuel Castells and Social Movement Theory a Critical Appraisal*, The Sociological Quarterly, Vol. 26, No. 4 (Winter, 1985), pp. 435-454.
- MCADAM, DOUG. (1999): *Political Process and the Development of Black Insurgency, 1930-1970*, University of Chicago Press, Chicago.
- TARROW, SIDNEY (2011): *Power in Movements: Social Movements and Contentious Politics*, Third Edition, Cambridge University Press, New York.